أربع توصيات لمواجهة التحديات المناخية

تقرير: تخضير الاقتصاد لضمان احتواء سكان العالم عام 2050

دافوس «سويسرا» - «كونا» - قال تقرير صادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي امس ان اللجوء الى الاقتصاد صديق البيئة والمعروف بالاقتصاد الاخضر هو السبيل الوحيد لضمان معيشة تسعة مليارات نسمة هم تعداد سكان العالم المتوقعين عام 2050.

واوصى التقرير الصادر عشية افتتاح اعمال الدورة 43 للمنتدى المتواصلة حتى الـ27 من يناير الجاري بضرورة العمل باربع توصيات تسهم في مواجهة التحديات المناخية التي يتعرض لها الكوكب الازرق.

وتبدأ تلك التوصيات بتجديد التزام قادة مجموعة العشرين بان النمو الأخضر هو الطريق الوحيد للنمو المطرد والتنمية وتقديم تقرير عن التقدم المحرز في الاستفادة من الاستثمار الخاص في هذا المجال.

وتشير التوصية الثانية الى اهمية قيام الحكومات بتسريع الجهود للتخلص التدريجي من دعم الوقود الأحفوري وتمكين التجارة الحرة من زيادة التقنيات صديقة البيئة وتوسيع الاستثمار في الاقتصاد الذي يساعد في التعامل مع التغيرات المناخية المتطرفة.

في حين تتوجه التوصية الثالثة الى وكالات التمويل العامة التي يجب عليها مضاعفة الجهود لتعبئة رؤوس الأموال الخاصة للاستثمار في البنية التحتية التي يجب بدورها ان تكون صديقة للبيئة وذلك باستخدام الأدوات والممارسات التي اثبتت جدواها.

في الوقت ذاته يمكن للمستثمرين وفق التوصية الرابعة الاستفادة من الاستثمار صديق البيئة ولكن من خلال اتباع «نهج استباقي» افضل مما عليه الحال الآن وذلك بالتعاون بين هيئات المستثمرين وتوسيع نطاق الشراكات مع الوكالات العامة للنهوض بحلول تمويل جديدة.

ويرى التقرير ان امكانية رفع مستوى تمويل القطاع العام الى اقل من 36 مليار دولار في الانفاق السنوي سيفتح شهية رأس المال الخاص للتمويل ومن ثم سد الفجوة الاستثمارية التي يحتاجها العالم في المجالات صديقة البيئة ما سيؤدي الى النمو الاقتصادي المستدام الذي يؤدي بدوره الى تحقيق اهداف التعامل مع التغيرات المناخية السلبية العالمية.

ويستند التقرير الى حقيقة ما تمر به مختلف دول العالم من تداعيات التغيرات المناخية السلبية على شكل كوارث طبيعية متزايدة ومكلفة لاسيما مع الحكومات التي تعاني ضائقة مالية اذ يمكن للاستثمار في الاقتصاد الاخضر ان يساعد على استقرار درجات الحرارة في العالم بتكلفة اقل من الـ50 مليار دولار التي وافق الكونغرس الامريكي عليها مؤخرا لاعادة اعمار ما دمره الاعصار «ساندي».

وقال مدير مبادرات تغير المناخ في المنتدى الاقتصادي العالمي توماس كير في تقديم التقرير «ان تخضير الاقتصاد هو السبيل الوحيد لاستيعاب تسعة مليارات نسمة على سطح الكوكب الازرق بحلول عام 2050».

واكد ان «هناك العديد من الحالات الناجحة التي استهدفت الحكومات اموالها العامة استراتيجيا لتعبئة مبالغ كبيرة من الاستثمارات الخاصة في صالح البنى التحتية صديقة البيئة والتي اثبتت جدواها».

ويستند التقرير في مخاوفه الى البيانات التي تؤكد ان تغير المناخ يتسبب بالفعل في خمسة ملايين حالة وفاة سنويا تكلف الاقتصاد العالمي اكثر من 2ر1 تريليون دولار امريكي اي ما يعادل 6ر1 في المئة من الناتج المحلي الاجمالي العالمي السنوي.

واشار الى تكبد الولايات المتحدة وحدها في عام 2012 خسائر قيمتها اكثر من 110 مليارات دولار بسبب الكوارث المتعلقة بالطقس متوقعا ان ترتفع تكلفة تبعات تغير المناخ وتلوث الهواء مجتمعة الى 2ر3 في المئة من الناتج المحلي الاجمالي العالمي بحلول عام 2030 ستتحمل البلدان الأقل نموا في العالم العبء الأكبر التي تعرضت لخسائر تصل الى 11 في المئة من ناتجها المحلي الاجمالي.

ويؤكد التقرير «ان زيادة الاستثمارات في الطاقة الخضراء والبنية التحتية ستدفع عجلة التنمية المستدامة وتسهم في الحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري وفي الوقت ذاته ستؤدي الى انتعاش النمو الاقتصادي العالمي».

ويوضح التقرير ان الحكومات تحتاج الى تدابير مثل الضمانات والتأمين والحوافز اضافة الى دعم سياسي صحيح يوجه ميزانياتها المالية العامة ثم تنجح في جذب رأس المال الخاص للاستثمار الأخضر صديق البيئة.

ويشدد على وجود حاجة ماسة لمثل هذه الاستثمارات لتجنب الآثار المدمرة المحتملة لتغير المناخ والظواهر الجوية المتطرفة التي شهدتها انحاء كثيرة من العالم في عام 2012 اذ يتفق العلماء على ان الطقس المتطرف اصبح «قاعدة جديدة» وباتي بتكلفة ضخمة ويؤثر سلبا على النظام الاقتصادي العالمي.

ويحذر من انه بدون اتخاذ مزيد من الاجراءات فان العالم قد يشهد ارتفاعا في متوسط درجات الحرارة العالمية بنسبة اربع درجات مؤوية بحلول نهاية هذا القرن ما يمكن أن يؤدي الى زيادة التاثيرات المدمرة بما في ذلك موجات الحرارة الشديدة والعواصف الاستوائية الأكثر كثافة وانخفاض المخزون الغذائي العالمي وارتفاع مستوى سطح البحر وانعكاس كل هذا على ملايين البشر.

ويرى التقرير ان زيادة الاستثمارات في مجال الطاقة المتجددة بنسبة 17 في المئة من عام 2010 الى عام 2011 يجعل من ازمة المناخ فرصة للاستثمار التي يمكن أن توفر فرص عمل تشتد الحاجة اليها كما تعم بالفوائد على المجتمع اذ شهد العقدان الماضيان تقدما كبيرا في ايجاد أسواق مربحة للتقنيات صديقة البيئة.

وقال رئيس المكسيك السابق ورئيس تحالف نمو العمل الأخضر فيليبي كالديرون في التقرير «انه من الواضح اننا نواجه أزمة مناخ لها آثار مدمرة على الاقتصاد العالمي ولكن يمكن عن طريق فتح الاستثمار الخاص في الزراعة والمياه والطاقة النظيفة ان نجعل الاقتصاد العالمي والبيئة أكثر مرونة

ارتفاع الاستثمارات صديقة البيئة

كير: العديد من الحالات الناجحة استهدفت الحكومات لتعبئة مبالغ كبيرة في الاستثمارات الخاصة

«الفطيم» تحقق نتائج قوية في 2012

أصدرت «ماجد الفطيم القابضة»، الشركة الرائدة في عالم مراكز التسوق والتجزئة والترفيه على مستوى منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا، اليوم نتائجها المالية للعام المنتهي في 31 ديسمبر 2012، معلنة مرّة جديدة عن تحقيق نتائج قوية لأعمالها التجارية.

وارتفعت إيرادات الشركة بنسبة 10 بالمائة مقارنة مع العام 2011 لتصل إلى 21.6 مليار درهم، بينما تمت أرباحها قبل احتساب الفوائد والضرائب والإهلاك والاستهلاك «EBITDA» والناجمة عن عملياتها المستمرة، بنسبة 7 بالمائة عن عام 2011 لتصل إلى 3 مليارات درهم في العام 2012. ومع استبعاد تأثير انخفاض قيمة العملة في إيران، بلغت نسبة النمو في أرباح الشركة قبل احتساب الفوائد والضرائب والإهلاك والاستهلاك 9 بالمائة مقارنة مع العام 2011. وحافظت ماجد الفطيم القابضة على ميزانية عمومية قوية مع أصول تبلغ قيمتها أكثر من 38 مليار درهم، فيما بلغ صافي دين الشركة حوالي 7 مليارات درهم. وأعادت وكالتي فيتش وستاندرد آند بورز في العام 2012 تأكيد تصنيف الشركة عند الدرجة الإستثمارية BBB، وهو أعلى تصنيف يعيّن لشركة خاصة في منطقة الشرق الأوسط.

وفي تعليق له على أداء الشركة، قال إياد ملص، الرئيس التنفيذي لماجد الفطيم القابضة: «لقد كان عام 2012 عاما مميزا بالنسبة لنا، استطعنا خلاله أن نحقق أداءً تشغيليا قويا ووإسع النطاق بفضل تنوّع قطاعات وأسواق عملنا. وشهدت أعمالنا في الإمارات أداءً قويا، حيث ارتفعت مبيعات المستأجرين في مراكز التسوق التابعة لنا بنسبة 9 بالمائة عن مبيعات العام الماضي، كما ارتفعت مبيعات متاجر كارفور بنسبة 6 بالمائة وبلغ متوسط نسبة الإشغال في فنادقنا أكثر من 80 بالمائة. كذلك انتعش أداء أعمالنا في سوقي البحرين ومصر بعد الاضطرابات السياسية والإجتماعية في العام 2011، حيث ارتفعت مبيعات المستأجرين بنسبة 24 بالمائة في مصر و15 بالمائة في البحرين.»

مجموعة اليورو تقدم لليونان 2. 9 مليارات يورو

بروكسل - «كونا» - وافق وزراء مالية الدول الاعضاء في مجموعة اليورو على تقديم 2ر9 مليارات يورو كمساعدات مالية جديدة لليونان. وذكر بيان عقب اجتماع الوزراء الليلة الماضية ان مجموعة اليورو تتطلع في وقت لاحق من يناير الجاري الى صرف مبلغ مليارى يورو من الدفعة الثانية في اطار برنامج التكيف الاقتصادي الثاني لليونان. وكانت المجموعة الاوروبية وصندوق النقد الدولي قامت بتقديم 240 مبار يورو كحزمة انقاذ لليونان على ان ترده على أن يتم استرداد هذه المبالغ على شكل اقساط ميسرة.

ولفت البيان الى انه تم رصد 7.2 مليارات يورو كمبلغ اضافي لتغطية اعادة رسملة البنوك وذلك في اعقاب قرار رسمي من جانب هيئة الاستقرار المالي الاوروبي وصندوق الانقاذ الاوروبي ومجلس الادارة. يذكران صندوق الانقاذ الاوروبي تم تشكيله من قبل الاتحادالاوروبي بهدف مساعدة الدول الاعضاءالتي تواجه ازمات اقتصادية.

بنك اليابان المركزي يقرر التحكم في معدل التضخم

طوكيو - «كونا» - قرر بنك اليابان المركزي التحكم في معدل التضخم عند نسبة الذين في المئة بهدف تعزيز استقرار الأسعار والحد من الانكماش وتسهيل القيود المصاحبة لعمليات النقد.

وأصدر بنك اليابان المركزي والحكومة اليابانية بيانا مشتركا يدعو الى التنسيق بين الجانبين على مستوى اعلى من اجل تخطي ازمة الانكماش وتحفيز نمو الاقتصاد الياباني.

وجاء في البيان ان «بنك اليابان المركزي يهدف الى العمل على استقرار الاسعار على اساس مستدام مع الأخذ بالاعتبار وجود عوامل مختلفة تؤثر في الاسعار على المدى القصير».

وقرر البنك كذلك الابقاء على معدل الاقراض السريع وغير الآمن عند نسبة صفر الى 1ر0 في المئة في خطوة كانت متوقعة في الأوساط الاقتصادية اليابانية.

وزير المالية الهولندي رئيساً جديداً لمجموعة اليورو

بروكسل - «كونا» - اعلنت مجموعة اليورو تعيين وزير المالية الهولندي جيروين دجسيلبلويم رئيسا لها لولاية تستمر عامين ونصف العام.

وجاء في بيان صحافي اصدرته المجموعة الليلة الماضية ان دجسيلبلويم وهو عضو في حزب العمال الهولندي سيخلف جان-كلود جنكر الذي رأس مجموعة اليورو منذ الأول من يناير 2005 وكان اول رئيس ثابت لها.

ونقل البيان عن وزير المالية الهولندي في مؤتمر صحافي انه على قناعة بمقدرته على المشاركة في «العمليات الجماعية لصناعة القرار الجيد».

«فاو» ومؤسسة التمويل توقعان اتفاقية لتشجيع القطاع الخاص للاستثمار في الزراعة

روما- «كونا» - وقعت منظمة الاغذية والزراعة للامم المتحدة «فاو» ومؤسسة التمويل الدولية اتفاقية لتشجيع القطاع الخاص للاستثمار في قطاع الزراعة من أجل زيادة الانتاجية والنمو الاقتصادي لتعزيز الأمن الغذائي العالمي.

وقالت الفاو في بيان وزعه مقرها الرئيسي في روما ان مديرها العام جوزيه غرانسيانو دا سيلفا وقع مع نائب الرئيس التنفيذي وعضو مجلس الإدارة المنتدب لمؤسسة التمويل الدولية اليوم مذكرة تفاهم ترمي الى «ترويج الاستثمار الخاص في المشروعات التجارية الزراعية واستحداث فرص اقتصادية في المجتمعات الريفية».

وأوضح البيان ان الاتفاق يقضي ان تعمل المنظمتان الدوليتان عن كثب على «تطوير ممارسات الأعمال الزراعية المسؤولة» وزيادة اعتماد مؤسسة التمويل الدولية على خبرات الفاو التقنية وعلى شبكات معارفها ودعم الاستثمار في الأعمال الزراعية في البلدان محدودة الدخل المؤهلة للمساعدة في اطار البرامج العالمية للزراعة والأمن الغذائي.

ونقل البيان عن المدير العام تأكيده على دور «القطاع الخاص ابتداء من صغار المزارعين وحتى الشركات الزراعية الكبرى كاحدى قوى الدفع الرئيسية لتزايد الإنتاج الزراعي والنمو الاقتصادي في جميع انحاء العالم» معولا على مساهمة مؤسسة التمويل الدولية بسجل نجاحاتها في دعم جهود الفاو في تحفيز الاستثمارات الزراعية.

واوضح دا سيلفا أن المنظمة ماضية الآن في التركيز على الأهداف الاستراتيجية الجوهرية لتهيئة الظروف التي تسمح باجتثاث الجوع كليا وزيادة الانتاج بشكل مستدام مع خفض مستويات الفقر في الريف والنهوض بنظم الزراعة الشاملة عالية الكفاءة والمرونة وذلك بالاعتماد على توطيد تعاونها مع البنوك متعددة الأطراف التي تدعم استثمارات القطاع الخاص المسؤولة.

كما نقل البيان عن نائب الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب لمؤسسة التمويل الدولية جين يونغ كاي تأكيده أن «المؤسسة التي تواصل زيادة استثماراتها في مجال الأعمال التجارية الزراعية من أجل دعم الأمن الغذائي والنهوض بمستويات الدخل في المناطق الريفية تدرك امكانية تحقيق نتائج أعظم عبر توثيق العمل أكثر مع شركاء مثل منظمة الاغذية والزراعة».

خبيرة هندية: التجارة لا تزال المحرك الرئيسي للعلاقات مع الاتحاد الأوروبي

بروكسل - «كونا» - اكدت خبيرة هندية في الشؤون الاوروبية امس ان التجارة اساس العلاقات بين بروكسل ونيودلهي على الرغم من ان الاتحاد الاوروبي والهند وقعا اتفاقية شراكة استراتيجية في عام 2004 لتعزيز تعاونهما السياسي والامني. وقالت الاستاذة في جامعة «جواهر لال» المرموقة في نيودلهي اميو سلمى بافا وهي مديرة مركز الدراسات الاوروبية ومدرسة للدراسات الدولية في حديث لوكالة الانباء الكويتية «كونا» ان «الهند تشارك سياسيا مع الاتحاد الاوروبي ولكن ما يحدد علاقتها مع الاتحاد هي العلاقة التجارية فالتجارة عامل مهم في هذه العلاقة». واشارت بافا على هامش مشاركتها في مؤتمر حول العلاقات بين الاتحاد الاوروبي والهند نظمته مؤسسة «اصدقاء اوروبا» يوم امس الى ان «تصورا للاتحاد الاوروبي للهند قد تغير من التجارة البحتة الى ان الهند تعتبر قوة ناشئة يمكنها بناء تحالفات في القضايا الدولية». واكدت الخبيرة الهندية ان ازمة اليورو خفضت تأثير الاتحاد الاوروبي على الهند لافتة الى تركيز الجانبين الكبير على ابرام اتفاقية التجارة الحرة التي بدأت حولها المحادثات بين الجانبين منذ ست سنوات الا ان هناك العديد من الشكوك حولها. واقترحت بافا ان يراجع الاتحاد الاوروبي والهند شراكتهما الاستراتيجية والمجالات الرئيسية التي يمكن ان يتعاون الطرفان فيها على حد سواء والمضي قدما في هذه الشراكة.

واوضحت بافا ان الهند تركز حاليا على الولايات المتحدة لأنها يمكن ان تغير القواعد على المستوى العالمي في حين ان الاتحاد الاوروبي ليس في وضع يمكنه من تغيير القواعد للهند على الاقل في المعادلات السياسية.

واشارت الى ان الهند لديها علاقات طويلة الامد مع الدول العربية والخليج وان موقف الهند في المنطقة يختلف عن نظيره في الولايات المتحدة.

وتعد بافا خبيرة رائدة في الهند ليس فقط في مجال السياسة الاوروبية الخارجية والامنية ولكن ايضا في علاقات الهند مع الولايات المتحدة وهي زميلة مشاركة في «جمعية آسيا في نيويورك

سلمى بافا

أودي الشرق الأوسط تسدل الستار على 2012 بمبيعات قياسية

دبي - منذ ان شيدت مكتبها التمثيلي في منطقة الشرق الأوسط، وتسب نمو علامة السيارات الألمانية النخبوية، أودي، في ارتفاع مضطرد في المنطقة. لقد نجحت أودي الشرق الأوسط خلال العام 2012 في تسجيل نمو قياسي في مبيعاتها بلغ 16.4 بالمئة مع تسليم 9.155 سيارة إلى العملاء. وتتوجه استراتيجية أودي في المنطقة اليوم بعد تعيين تريفر هل، المدير الإداري الجديد لدى أودي الشرق الأوسط، نحو تعزيز مستويات الجودة والكمية للمبيعات وخدمة ما بعد البيع، الأمر الذي يدعم نموها في طريقها إلى تحقيق الهدف مع بيع 20.000 سيارة أودي سنويا بحلول عام 2020 في أسواق الشرق الأوسط.

«أودي في الوقت الراهن هي علامة السيارات الألمانية النخبوية الأسرع نموا في منطقة الشرق الأوسط» قال تريفر هل وأضاف معربا عن توجهات الشركة لعام 2013: «ينصب تركيزنا في 2013 على تعزيز بنيتنا التحتية لناحية مرافق المبيعات ومراكز خدمة ما بعد البيع. ولهذا، فإننا جنبا إلى جنب مع شركائنا في أسواق المنطقة نعمل حاليا على تشييد سبعة مشاريع كبيرة. كما اننا نولي برامج التدريب اهمية كبرى، فمن خلالها يمكننا أيضا ضمان مستويات عالية من جودة خدمة ما بعد البيع. هذا عدا عن وضع آلية منهجية لضمان مستويات تأهيلية وتدريبية لجميع موظفي المبيعات والخدمة والمدراء لدى شبكة وكلاء أودي في المنطقة.»

وواحتلت مبيعات أودي في سوق الإمارات العربية المتحدة 41 بالمئة من إجمالي مبيعات الشركة في منطقة الشرق الأوسط مع 3.819 سيارة أي بزيادة بلغت 21.7 بالمئة، مما يجعل من السوق الإماراتي اكبر اسواق المنطقة بالنسبة لأودي متبوعا بكل من سوقي المملكة العربية السعودية والكويت مع 1.918 و 1.279 سيارة مباعة في 2012 على التوالي اي بزيادة نسبتها 26.0 و20.7 بالمئة. عموما، سجلت اودي مبيعات قياسية في اسواق الشرق الأوسط عدا السوق السوري، حيث تم فيه تعليق جميع العمليات، أما السوق القطري فقد عرف مؤخرا تعيين وكيل جديد لـ أودي فيه.

«برنامج الضمان المتميّز بلاس» لسنة 2013

قامت «هيونداي موتور» هذا الشهر «يناير» باطلاق «برنامج ضمان هيونداي المتميّز بلاس» الجديد والخاص بمجموعة الطرازات الفاخرة الموجودة لديها، وبذلك سيستمتع أصحاب سيارات «هيونداي» الفخمة في مختلف ارجاء الشرق الأوسط بمستويات أعلى من الملاءمة وخدمات العملاء التي تقدّمها الشركة. وتم تصميم هذا البرنامج المتوفر قياسيا لجميع العملاء الذين يقومون بشراء طرازات «سنتينيال» و«جنيسيس» الجديدة من «هيونداي»، بهدف منحهم المزيد من راحة البال وهو يتميّز بكونه البرنامج الأكثر تكاملا من نوعه في المنطقة. وستتوفر جميع طرازات «سنتينيال» و«جنيسيس» الجديدة مع باقة خاصة تشمل قيمة إعادة شراء مضمونة تتميّز بكونها منافسة جدا وهي تسري عند رغبة العميل باعادة بيع سيارته إلى وكيل «هيونداي». ومن شأن راحة البال التي توفرها الثقة بأن السيارة الجديدة لن تفقد الكثير من قيمتها، الإسهام في تسهيل عملية إعادة البيع للسيارة بشكل عام عند رغبة العميل القيام بهذا. ومن المزايا الرئيسية الأخرى للبرنامج الجديد هي عقد الصيانة المجاني لمدّة خمس سنوات أو لمسافة 100.000 كيلومتر تقطعها السيارة، ما يشكّل ثقلة كبيرة من مزايا الخدمة السابقة التي كانت تتوفر لمدّة ثلاث سنوات أو مسافة 60.000 كيلومتر فقط. وتأتي كل الطرازات ايضا مع كفالة من المصنّع لمدّة خمس سنوات دون تحديد المسافة المقطوعة.

أبوغزالة يدعو إلى إجراء إصلاحات شاملة لمنظمة التجارة العالمية

جانب من المشاركين في اجتماع منظمة التجارة العالمية

جنيف - أصدر الدكتور طلال أبوغزالة، أحد رواد الأعمال العالميين، تقريرا بعنوان «منظمة التجارة العالمية في مفترق الطرق» دعا فيه إلى إجراء إصلاحات عاجلة ضمن منظمة التجارة العالمية. وقد تسلم المدير العام للمنظمة الدولية السيد باسكال لامي نسخة عن التقرير خلال لقاء تم في جنيف.

وقد تم اختيار الدكتور أبوغزالة عضواً في فريق الخبراء الدوليين في منظمة التجارة العالمية وهو رئيس ومؤسس مجموعة طلال أبوغزاله وهي مجموعة دولية تقدم خدمات مهنية وتعليمية عبر 73 مكتباً و180 مكتباً تمثيلياً تابعين لها حول العالم.

وتتركز التوصيات الواردة في التقرير على الإصلاحات الشاملة التي تم اجراؤها على المنظمة منذ تأسيسها في محاولة لإنقاذها واستمرار دورها وتأثيرها.

وحول مشروع الإصلاحات في المنظمة قال الدكتور أبوغزالة: «يجب على صانعي القرار السياسي أن يجدوا الإرادة السياسية لإصلاح المؤسسة على نفس النهج الذي اتبعه اسلافهم في إنشاء اتفاقية التجارة العامة والتعرفة الجمركية في اعقاب الحرب والدمار. واضاف: «إنني أخشى أن تتراجع منظمة التجارة العالمية وتصبح اقل اهمية بالنسبة للمواطنين وقادة الاعمال في العالم على حد سواء». وقدم الدكتور أبوغزاله 22 توصية أشار انها سوف تعزز وتعيد الحياة لهذه المؤسسة العالمية ركز فيها على عدد من النواحي التي تعتبر جوهرية لكي تقوم منظمة التجارة العالمية بواجباتها ومهامها بصورة اكثر فاعلية وكفاءة.